وزراء الخارجية أكدوا في بيان مشترك أنها تمثل استهانة بالغة وافتئاتا صارخا وخطيرا على قواعد القانون الدولي

الكويت و30 دولة عربية وإسلامية تدين تصريحات «رئيس حكومة الاحتلال» بشأن «إسرائيل الكبرى»

تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي ولسيادة الدول والأمن والسلم الإقليمي والدولي

سنتخذ كافة السياسات والإجراءات التي تؤطر للسلام وتكرسه بما يحقق مصالح الدول والشعوب

تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل والتنمية بعيدا عن أوهام السيطرة وفرض سطوة القوة

ندين بشدة موافقة وزير مالية الاحتلال على خطة الاستيطان وتصريحاته العنصرية المتطرفة

القاهرة – «كونا» : أدان وزراء خارجية 31 دولة عربية وإسلامية والأمناء العامون لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بأشد العبارات التصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن ما يسمى بـ«إسرائيل الكبرى».

وأكد وزراء الخارجية في بيان مشترك بثته وزارة الخارجية والهجرة المصرية أن تصريحات نتنياهو تمثل استهانة بالغة وافتئاتا صارخا وخطيرا لقواعد القانون الدولي ولأسس العلاقات الدولية المستقرة وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي ولسيادة الدول والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وشدد الوزراء على أنه في الوقت الذي تؤكد فيه الدول العربية والإسلامية احترامها للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة لا سيما المادة 2 الفقرة 4 المتعلقة برفض استخدام القوة أو التهديد بها فإنها سوف تتخذ كافة السياسات والإجراءات التي تؤطر للسلام وتكرسه بما يحقق مصالح جميع الدول والشعوب في الأمن والاستقرار والتنمية بعيدا عن أوهام السيطرة وفرض سطوة القوة.

كما أدانوا بشدة موافقة وزير مالية الاحتلال بتسلئيل سموتريتش على خطة الاستيطان في منطقة «E1» وتصريحاته العنصرية المتطرفة الرافضة لإقامة الدولة الفلسطينية واعتبروا ذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي واعتداء سافرا على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس المحتلة.

وشددوا على أن لا سيادة للاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة وأكدوا رفضهم المطلق وإدانتهم لهذه الخطة الاستيطانية ولكافة الإجراءات غير القانونية التي تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرار 2334 الذي يدين جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي والطابع والوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

كما أعادوا التأكيد على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي شدد على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وضرورة إنهائه فورا وإزالة آثاره والتعويض عن أضراره.

وحذروا من خطورة نوايا وسياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى ضم الأراضي الفلسطينية واستمرار حكومة الاحتلال المتطرفة في نهجها الاستيطاني التوسعي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها من محاولات المساس بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف وإرهاب المستوطنين والاقتحامات اليومية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والتدمير المنهجي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم.

وأكدوا أن ذلك يسهم بشكل مباشر في تأجيج دوامات العنف والصراع ويقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة كما حذروا من الاستناد إلى أوهام عقائدية وعنصرية ما ينذر بتأجيج الصراع وبما يصعب التحكم في مساراته أو التنبؤ بمآلاته وبما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء.

وفي سياق متصل جدد الوزراء تأكيدهم على رفض وإدانة جرائم عدوان الاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

كما أكدوا ضرورة إيقاف إطلاق النار في قطاع غزة مع ضمان النفاذ غير المشروط للمساعدات الإنسانية لإيقاف سياسة التجويع الممنهج الذي يستخدمه الاحتلال كسلاح إبادة جماعية بما يتطلبه ذلك من إنهاء فوري للحصار الإسرائيلي القاتل على القطاع وفتح المعابر الإسرائيلية مع قطاع غزة وتحميل الاحتلال كامل المسؤولية عن تبعات جرائمه في القطاع من انهيار المنظومة الصحية والإغاثية باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وجددوا الرفض الكامل والمطلق لتهجير الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة من الذرائع ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال لإيقاف العدوان والانسحاب الكامل من قطاع غزة تمهيدا لتهيئة الظروف الملائمة من أجل تنفيذ الخطة العربية – الإسلامية لجهود التعافي المبكر ولإعادة إعمار القطاع.

وأكدوا أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة مشددين على ضرورة تولي دولة فلسطين مسؤوليات الحكم في قطاع غزة كما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بدعم عربي ودولي في إطار البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وسياسة نظام واحد وقانون واحد وسلاح شرعي واحد.

ودعوا في هذا السياق المجتمع الدولي خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لا سيما الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والعمل الفوري على إلزام الاحتلال بإيقاف عدوانه المتواصل على قطاع غزة وتصعيده الخطير في الضفة الغربية المحتلة وإيقاف التصريحات التحريضية الواهمة التي يطلقها مسؤولوه إضافة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتمكينه من نيل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.

وصدر البيان المشترك عن وزراء خارجية كل من الكويت والسعودية وقطر والإمارات وعمان والبحرين ومصر والجزائر وبنغلادش وتشاد والقمر المتحدة وجيبوتي وغامبيا وإندونيسيا والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمالديف وموريتانيا والمغرب ونيجيريا وباكستان وفلسطين والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وسوريا وتركيا واليمن فضلا عن الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الدول الموقعة على البيان المشترك أكدت أنها لن تقبل أبدا بالنوايا التوسعية لكيان الاحتلال

- لا سيادة للاحتلال على الأراضي وندين بشدة المساس بالأماكن المقدسة وفي مقدمتها «الأقصى»
- نرفض الأنشطة الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي والوضع القانوني للأرض الفلسطينية
- نحذر من خطورة نوايا حكومة الاحتلال المتطرفة في نهجها التوسعي في الضفة الغربية المحتلة
- يسهم بشكل مباشر في تأجيج دوامات العنف والصراع ويقوض فرص تحقيق السلام العادل
- يستند إلى أوهام عقائدية وعنصرية ما ينذر بتأجيج الصراع وبما يصعب التحكم في مساراته
- ضرورة إيقاف إطلاق النار في قطاع غزة مع ضمان النفاذ غير المشروط للمساعدات الإنسانية
- نرفض بشكل كامل ومطلق تهجير الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة

أكدت أن هذه الخطوة تهدد أمن واستقرار المنطقة

«الخارجية»: ندين إعلان الاحتلال الإسرائيلي بناء وحدات استيطانية جديدة

- يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل
- الوحدات الاستيطانية بما يصاحبها من عمليات تهجير قسري تمثل خرقا للوضع التاريخي والقانوني القائم
- محاولة لفرض أمر واقع يلغي الجهود الدولية الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود يونيو 1967
- نطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما القانونية والأخلاقية لوقف هذه الانتهاكات

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة دولة الكويت واستنكارها لإعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي الموافقة على بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية ومحيط شرق مدينة القدس المحتلة.

وقالت الوزارة في بيان لها إن هذا الأمر يهدد أمن واستقرار المنطقة ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2334 وما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية المستوطنات وبطلان ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت دولة الكويت أن هذه الخطوة الاستيطانية بما يصاحبها من عمليات تهجير قسري تمثل خرقا للوضع التاريخي والقانوني القائم وتعتبره محاولة لفرض أمر واقع يلغي الجهود الدولية الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وجددت دعوتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية لوقف هذه الانتهاكات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق.